بسم الله الرحمن الرحيم

الدرس: 74 **الأستاذ: سماحة العلامة الشيخ معين دقيق**

الدرس: تفسير القرآن الكريم **المبحث: سورة الإنسان**

التاريخ:30\01\2024 م **كتبه: عبدالله ضيف الستري**

ما زال البحث في التفريق بين الإنزال والتنزيل، البحث الذي ينفعنا في كثير من الآيات، وليس له خصوصية بالآية التي نبحث عنها. تقدمت نظرية الأولى والثانية.

النظرية الثالثة: صاحبها كأنه ملتفت إلى النقض المتقدم على النظرية الأولى، من أن الإنزال يستعمل في مورد الدفعة، أي: في مورد النزول الدفعي، والتنزيل يستعمل في مورد النزول التدريجي -هذه النظرية الأولى- باعتبار أن هذه النظرية نقض عليها، فحاول الآلوسي أن يدفع ذلك النقض في ابتكار نظرية ثالثة، فذكر أن الإنزال يستعمل في كلا الموردين فيما نزل دفعة وفيما نزل بنزول تدريجي، لذا يستعمل أنزل مع التوراة والإنجيل ويستعمل أنزل مع القرآن الكريم، والحال أن التوراة والإنجيل نزلتا دفعة، بينما القرآن نزل على دفعات. أما نزل والتنزيل لا يستعمل إلا لما نزل على نجوم وعلى نزول وعلى دفعات بالتدريج.

فإذاً كما نلاحظ هو ناظر -في الواقع- لدفع تلك الشبهة التي نقض بها على النظرية الأولى. وهذه ليست نظرية مستقلة.

النظرية الرابعة: ما اختاره أبو حيان، فهذا يرى أن القوم أتعبوا أنفسهم في بيان الفرق بين أن أنزل ونزّل من دون فائدة، فهاتان الكلمتان لا يوجد بينهما فرق، فكلاهما قد أخذتا من مادة واحدة، فالمعنى واحد. وأما المعنى الهيئوي أيضاً واحد؛ من باب تعدد الأدوات في اللغة العربية زيادة همزة النقل للتعدية، ومن أدوات التعدية أيضاً التضعيف والتشديد، واللغة العربية فيها مترادفات، فمن محاسن اللغة العربية هذه التوسعة، فلك أن تستعمل هذه الأداة ولك أن تستعمل تلك أداة، تنوع بيد الفصيح والشاعر والناثر حتى لا يضيق عليه الحال.

تعبير القرآن تارة بنزّل وأخرى بأنزل لا يرجع إلى فارق معنوي، وإنما هو مجرد تنوع وتفنن في استعمال الوسائل والأدوات.

فهذه النظرية التي يختارها أبو حيان ناشئة مما ذكره علماء النحو، فعلماء النحو نصوا وصرحوا بأن هذه الهمزة في مثل أنزل للنقل؛ أي: نقل الفعل من اللازم على الفاعل إلى المتعدي إلى المفعول، علم زيد أعلمته تعدى إلى مفعول، وإذا كان يتعدى إلى مفعول واحد إذا دخلت عليه همزة النقل يتعدى إلى مفعولين، وهكذا.

وصرحوا -أيضاً- أن من أدوات النقل والتعدية هي حرف التشديد -حركة التشديد- فالتشديد والتضعيف يعدى به، علم زيد علمّته، فلا فرق إذاً بين أعلمته وبين علمّته، فلماذا خصصتم البحث بـ نزّل أنزل، فهذا موجود في كل الكلمة. إذا كانت لازمة لا تتعدى أو تتعدى إلى مفعول وتريد أن تعدّيها إلى غيره تارة تستعمل أفعل وتارة تستعمل فعّل، ولا يوجد أي فرق بينهما. فهذا صرف تفنن في الأدوات لتكون بيد المستعمل مندوحة أكثر مما لو كان هناك وسيلة واحدة؛ لأن الشاعر ليس دائماً يستطيع أن يستعمل هذه الكلمة، فقد يخل بالوزن والقافية، فله وسيلة أخرى تعطى له، فيكون في مندوحة من أمره.

ابن الأثير في بعض بحوثه لا يرتضي هذه النظرية، وإن كان يبحث بشكل عام لا عن خصوص أنزل ونزّل. حيث يرى أن التحول عن صيغة من الألفاظ إلى صيغة أخرى لا يكون لمجرد التفنن، خصوصاً إذا كنا نتكلم عن القرآن الكريم، والذي يكون إعجازه الأصلي في بلاغته.

فترك صيغة إلى صيغة أخرى، وأحياناً في جملة واحدة كما في الآية التي تلونا سابقاً في سورة آل عمران، فبلحاظ القرآن الكريم استعمل نزّل وبلحاظ الإنجيل والتوراة استعمل أنزل، هذا ليس مجرد تفنن في العبارة بحيث إنه كان له أن يعكس.

فلكل كلمة في القرآن الكريم لها حسابها، صحيح فيما نحن أن أفعل وفعّل يشتركان في خصوصية واحدة، وهي التعدية. يأخذ الفعل بواسطة التضعيف أو همزة النقل مفعولاً زائداً على ما كان قبل ذلك، لكن لا يعني التساوي بينهما من جميع الجهات.

فإذاً التحول من صيغة إلى صيغة أخرى لا يكون إلا لخصوصية يقتضيها المقام، وهذا هو فن دراسة القرآن الكريم من الناحية الإعجازية. وهذا الذي لا يقف عنده أي أحد، أن نقول حينئذ أن لا فرق بين الصيغتين، وإنما هو مجرد تعدد أدوات ويحق المتكلم أن يتفنن باستعمال أي واحد منها، فهذا في غير محله. فكل تحول في بناء الكلمة لا بد أن يصاحبه تحول في معناها، فلا نقبل هذه النظرية.

النظرية الخامسة[1]: نظرية تبناها أحد الباحثين المعاصرين، وهو يفتخر بهذه النظرية ويرى أنها من إبداعاته.

حتى تتضح هذه النظرية لابد أن نبينها ضمن خطوات:

الخطوة الأولى: أن أي تفريق بين كلمتين يقع التشابه بينهما، فعندما نقول نزّل عليك الكتاب فلم نفرّق بين نزّل وبين الكتاب، فعادة التفريق بين أشياء متشابهة حتى لا يلتبس الأمر فيها. أما الأشياء التي هي واضحة في الافتراق فلا يفرق أهل العلم والمعرفة بينها.

فإذاً التفريق بين أي كلمتين يقع فيهما التشابه حتى لو وجد نص على التفريق من المعصوم لا ينبغي أن نفهمه فهماً سطحياً ونتعبد به من دون فهم، بل لابد من أن نضعه في سياق الفهم العقلاني المنطقي.

إذا ورد نص عن معصوم عليه السلام يفرّق بين وجود هذه الكلمة وعدم وجودها، فلا نتعبد بهم من دون فهم، لابد أن ندركه بوضوح، وأن نرى تطبيقاته المختلفة؛ لأنه بالنظر إلى تطبيقاته المختلفة يعطينا فهماً أدق لكلام المعصوم عليه السلام، وليست القضية صرف تعبد.

فإذاً إذا ورد النص يفرّق بين كلمتين لابد أن نقف عنده، ننظر إلى تطبيقاته من جهة، وننظر إلى الواقع الخارجي من جهة أخرى، فإن كل ذلك يساعد على فهمه فهماً صحيحاً. هذه الخطوة واضحة.

توضيح مني: عندما يسأل الإمام الباقر عليه السلام أنه من أين فهمتم المسح على بعض الرأس؟ والحال أن الآية الشريفة تقول وامسحوا برؤوسكم، فيقول الإمام عليه السلام لمكان الباء. فليس الكلام يعطينا إياه الإمام عليه السلام للصرف التعبد.

[1] والتي سوف تأخذ منا مساحة كبيرة.

فحينئذ الإمام يفرّق هنا بين قولنا امسحوا برؤوسكم، وبين قولنا امسحوا رؤوسكم. فهذا لابد حتى نفهم فهماً كاملاً أن نرى التطبيقات المختلفة، وأن ننظر إلى الواقع الخارجي، فتارة تقول مسحت الزجاجة وتارة تقول مسحت بالزجاج، فهل يريد الإمام عليه السلام أن يعطي قاعدة كلية سيالة في أي معنى من المعاني، فلابد أن ندقق فيه.